

## ما وراء أرقام موازنة 2008

عبد الحليم فضل الله

2007/11/17

قدمت الحكومة اللبنانية مشروع موازنتها للعام المقبل في وقت مبكر، فبدت خطوتها هذه منزوعة السياق، تتوسط المهلة الدستورية لانتخاب رئيس الجمهورية، وتتجاهل أن الاسابيع القليلة التي تفصلنا عن نهاية المهلة، لا تكفي إطلاقاً لإقرار موازنة سينالها الكثير من الجدل، ولعل هناك من يعمد إلى تكرار تجربة عام 2004، وقت أقر مشروع قانون للموازنة لم يبصر النور ولم يضع أية قيود على عمل الحكومة التالية.

وكي يتسنى وضع هذه الخطوة في إطارها الصحيح نورد الآتي:

أولاً: قدم وزير المالية هذه الموازنة على أنها إنجاز جديد لحكومته، التقديرات متفائلة على نحو لا يتناسب البتة مع غموض ورمادية المرحلة الآتية، الفائض الأولي سيحقق 4.3% من الناتج المحلي القائم أو ما يزيد، في مقابل 2.8% المستهدفة في السيناريو الماكرو اقتصادي الي تضمنه برنامج لبنان الإصلاح. هذا "الانجاز" الافتراضي شجع الوزير على الاستنتاج بأن مفاعيل مؤتمر باريس (3) بدأت تعطي ثمارها، وأن السلطة الحالية خطت رغم الصعوبات على طريق تحقيق تعهداتها للمانحين، أما هدف الموازنة الرئيسي فهو بحسب واضعيها مواكبة نتائج ذلك المؤتمر وتطبيق التزاماته.

ثانياً: قبل إقرار الموازنة أصدرت الحكومة تقرير الحسابات المالية للدولة اللبنانية خلال الفترة الممتدة من العام 1993 حتى العام 2006. وعلى الرغم من أن قصد السلطة كان تقديم روايتها عن أسباب تضخم الدين العام في وجه الروايات الأخرى، فقد كشف التقرير عن مؤشرات خطيرة، أشدها خطورة أنّ خدمة الدين العام بلغت 43.66% من النفقات وما يوازي 80% من مجموع الدين العام المتراكم، وأنها استنزفت ما يزيد عن 73.5% من الإيرادات الإجمالية.

ثالثاً: عبّر وزير الاقتصاد سامي حداد في المؤتمر الصحافي الذي عقده لشرح أسباب ارتفاع الأسعار، على نحو صريح عن التوجهات الضمنية للسلطة، مفصلاً دفعة واحدة عن البدء بإلغاء دعم الصادرات الزراعية، واستثناء الوكالات الحصرية من قانون المنافسة، وتجميد الروزنامة الزراعية، ومكرراً الرفض الجازم لزيادة الحد الأدنى للأجور.

لنتذكر أن هذه الوقائع تأتي في ظلّ تفرد فريق الموالاة بالحكومة، أي أنه بات مطلق الحرية تقريباً في تحويل ميوله الإيديولوجية إلى سياسات فعلية دون قيود تفرضها الشراكة. مع ذلك فإنّ الإجراءات والسياسات المشار إليها تدور حول المحور العام لسياسات عقد ونصف من الحقبة

السوريّة، مما يعني أن انقضاء هذه الحقبة لم يؤد إلى تبدل واسع في السياسات العامة الداخلية للدولة.

في ظل هذا التفرد باتت السلطة قادرة على القيام بما طمحت إليه دائماً، وهو تحميل القطاعات والشرائح الأضعف تبعات الأزمة، فتكون قد توصلت على طريقتهما إلى رد نهائي على السؤال العالق: من سيتحمل ثمن الخروج من النفق المالي والاقتصادي؟ إنهم المنتجون وتحديداً القطاعات المشغلة للأيدي العاملة، في مقابل إعفاء المستوردين الاحتكاريين والمتغذين من ربوع الدين العام من أية مسؤولية، فبات رفع الدعم الصادرات الزراعية الزهيد الكلفة متقدماً على معالجة أسباب تراكم خدمة الدين العام التي شكلت حتى الآن أكثر من 31 مليار دولار، وبينما أضعفت الوكالات الحصرية من تبعات مكافحة الاحتكار، جرى التعامل مع الروزنامة الزراعية على أنها الممارسة الاحتكارية الوحيدة المسببة لارتفاع الاسعار.

من الواضح أن الدافع الوحيد من إعداد الموازنة في هذا الوقت، هو إرسال إشارة إلى كبار المانحين، أن بوسعهم الوثوق بقدرة الحكومة على ترجيح كفة الالتزامات الخارجية على الالتزامات الداخلية، وبالتالي فصل ما تعتبره برنامجاً إصلاحياً عن المسارين الاجتماعي والسياسي. هذا يعني أنّ تقدم لبنان على طريق الحل سيكون مرتهاً لمآل المساومات مع أصحاب النفوذ في الخارج بدلاً من أن يكون حصيلة مساومات داخلية بين قوى وأطراف الانتاج، وفئات المستفيدين والمتضررين من السياسات الراهنة، ومن شأن هذا النوع من المساومات الداخلية أن ينشئ عقداً اجتماعياً سياسياً جديداً، يساهم ليس فقط في لجم الأزمة المالية وإنما في تصحيح إحدى عيوب النظام المزمنا المتمثلة في عدم توازن التمثيل الاجتماعي في داخله.

وحتى لو سلمنا جدلاً بضرورة "التفاوض" مع الخارج لتمكين لبنان من تجاوز محنته المالية والاقتصادية، فإن تجربة هذا البلد وغيره من البلدان، تثبت أن فرص نجاح الالتزامات المعطاة للخارج تزيد كلما زاد اعتمادها على توافقات داخلية ناجمة عن مساومات داخلية حقيقية. وبالتالي إن تحقيق الحكومة لما تعهدت به في باريس 3 غير ممكن ما لم يتم تحويل هذه التعهدات إلى خيارات محلية تحظى بقبول عام، وما لم تتم صياغتها من جديد لتعكس على نحو صحيح التنوع الداخلي والطموحات الشعبيّة، فلا يعود من الممكن مثلاً رفع الدعم عن الصادرات الزراعية مراعاة لاتفاقية الشراكة الأوروبية، أو إصدار قانون المنافسة للتقيد على نحو استباقي بمتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

لن يمر وقت طويل قبل أن يكتشف المانحون والمؤسسات الدولية أن الحلول المرجوة لا زالت بعيدة المنال، وأن صانعي السياسات الحاليين لا يملكون الوسائل الكافية للوفاء بالتزاماتهم، ولعل المطلوب في الوقت الراهن هو تجميد الخطوات الجذرية على الصعد المالية والإدارية والاقتصادية بانتظار بناء أرضية سياسية صلبة، فمدخل التغيير هو سياسي بامتياز، وأي وفاق

وطني لن يكون راسخاً ما لم يشكّل معبراً إلى تداول فعلي للسلطة، ليس بين هذه الفئة أو تلك، بل بين برنامج سياسي- اجتماعي وآخر، ولعل المعارضة اللبنانية قادرة أكثر من غيرها على إنجاز تلك المساومات الكبرى بالنظر إلى تنوعها الداخلي، ولوجود استعداد قوي لديها للوصول إلى حلول وسط قابلة للتحقيق.